



توصية بتوزيع 50 فلساً نقداً عن النصف الثاني من العام إضافة إلى توزيعات النصف الأول البالغة 30 فلساً.. ليبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للعام الماضي 80 فلساً

«الجزيرة» تقفز بأرباحها 183,6% في 2022 إلى 20,1 مليون دينار

- مروان بودي: فخورون بالنتائج القياسية التي تعد الأفضل في تاريخ «طيران الجزيرة»
- 3,6 ملايين راكب نقلناهم خلال 2022.. ليعكس نجاح التوسع بالخدمات المقدمة للعملاء
- النتائج شهادة على نجاح سياسة الشركة في إدارة التكاليف رغم أسعار الوقود المرتفعة
- نتطلع ليكون 2023 عاماً مليئاً بالنجاحات الجديدة مع زيادة عدد طائراتنا وتوسعنا لوجهات



العربية السعودية). ومع هذه التوسعات، أصبحت «طيران الجزيرة» تستخدم ثمانين وجهة في المملكة العربية السعودية وثمانين وجهة أخرى في الهند، بالإضافة إلى وجهتين في بنغلاديش ووجهتين في النيبال، ليصل إجمالي عدد الوجهات في شبكة الشركة إلى 58 وجهة.

ومن أبرز إنجازات الشركة خلال العام افتتاحها مركزاً لتدريب الطيارين وأطقم الطائرات معتمداً من قبل الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي، حيث بدأت بتدريب أطقم الطائرات العاملين، وكذلك الطيارون والأطقم الجدد في مقر الشركة في الكويت. وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز تجربة العملاء، أطلقت «طيران الجزيرة» العديد من الخدمات الجديدة التي شملت مركزاً جديداً مخصصاً لخدمة العملاء، وخدمة تسجيل الحقايب المبكر، وأيضاً خدمة التواصل المباشر مع العملاء عبر تطبيق «واتساب».

نظرة مستقبلية إيجابية تواصل «طيران الجزيرة» العمل بحسب استراتيجيتها التوسعية التي بدأت بتسليمها طائرتين جديدتين من طراز A320neo كجزء من طلبة مكونة من 28 طائرة من إيرباص قامت بها في 2021، والتي ستدعم زيادة حجم أسطول الشركة من 19 طائرة إلى 35 طائرة بحلول عام 2026.

وبدأت الشركة توسعها في بداية السنة الجديدة مع إطلاق خط رحلات جديد إلى العاصمة الروسية، موسكو، وذلك لخدمة الطلب على الرحلات منها وإلى منطقة الشرق الأوسط والمدن الأخرى في نطاق شبكة وجهات الشركة. ومن المخطط إطلاق خطوط جديدة أخرى هذا العام. كما تخطط الشركة تنفيذ عدداً من المبادرات التي من شأنها تحسين خدماتها وعملائها التشغيلية لتعزيز تجربة السفر وجعلها أكثر سلاسة من نقطة التسجيل في المطار وحتى الوصول إلى الوجهة الأخيرة.



مروان بودي

سيتم توزيعها عن عام 2022 مبلغاً وقدره 80 فلساً للسهم.

نتائج الربع الرابع

في الربع الأخير من عام 2022، سجلت «طيران الجزيرة» خسائر صافية بلغت 0,7 مليون دينار، مقارنةً بأرباح بلغت 7 ملايين دينار للفترة ذاتها من السنة السابقة، وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 24,7% وبلغت 41,3 مليون دينار، بينما انخفضت الأرباح التشغيلية إلى 0,9 مليون دينار.

وارتفعت إيرادات الركاب خلال الربع الأخير بنسبة 88% إلى 978,1 ألف راكب، وارتفع معدل إشغال المقاعد بنسبة 4,5% إلى 78,7%، وارتفع متوسط تشغيل الطائرة بنسبة 35,3% إلى 12,4 ساعة مقارنةً بالفترة ذاتها من السنة السابقة.

نتائج تاريخية

وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي: «فخورون بهذه النتائج السنوية القياسية التي تعد الأفضل في تاريخ طيران الجزيرة، وتشهد هذه النتائج على نجاح سياسة الشركة في إدارة التكاليف بالرغم من أسعار الوقود المرتفعة التي اقتطعت وحدها ما يقرب من تسعة ملايين دينار كويتي كان من الممكن أن تمثل أرباحاً للشركة».

أعلنت شركة طيران الجزيرة عن نتائجها المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022، حيث حققت قفزة قياسية بأرباحها الصافية بنسبة 183,6% لتبلغ 20,1 مليون دينار، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية 182,1 مليون دينار، بارتفاع 126,5% عن الفترة ذاتها من 2021، كما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 148,4% لتبلغ مستوى 26,8 مليون دينار.

وكانت الشركة قد بدأت عودتها السريعة للربحية خلال النصف الثاني من 2021 مع استئناف الرحلات التجارية تدريباً في مطار الكويت الدولي، وواصلت «طيران الجزيرة» نموها المطرد في 2022 ليتتوقف أداؤها خلال السنة بنسبة 30% على الأداء القياسي السابق في 2019، الذي يعتبر آخر عام كامل تم تشغيل الرحلات خلاله دون قيود على السفر قبل جائحة كورونا.

وأوضحت الشركة في بيان صحفي، أنه على الرغم من انخفاض حركة المسافرين عبر مطار الكويت الدولي في 2022 بنسبة 26% مقارنةً بعام 2019، إلا أن طيران الجزيرة شهدت زيادة بنسبة 19% في عدد الركاب الذين نقلتهم خلال العام، أما مقارنته بعام 2021 فقد زاد عدد ركاب الجزيرة بنسبة 247,5% ليلعب 3,6 ملايين راكب.

وأشارت الشركة إلى ارتفاع معدل إشغال المقاعد في العام الماضي بنسبة 10,2% إلى نسبة 77,01%، مما عوض بشكل كبير الانخفاض بنسبة 35,1% في متوسط سعر التذاكر المدفوعة من قبل الركاب، والذي بلغ 47,96 ديناراً.

وقد أوصى مجلس إدارة طيران الجزيرة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 50 فلساً للسهم عن فترة النصف الثاني من 2022، علاوةً على الأرباح النقدية المرحلية التي تم توزيعها لفترة النصف الأول من العام والتي كانت بواقع 30 فلساً للسهم، بذلك يصبح إجمالي الأرباح النقدية التي

بودي: «الجزيرة» تستهدف الحصول على مليار دولار من البنوك لتمويل 30% من صفقة طائرات مع إيرباص

يتماشى مع أفضل تكلفة... وأوضح أن الشركة دفعت بالفعل 100 مليون دولار كمقدم لصفقة طائرات إيرباص من تمويلها الذاتي، ورغم ذلك انخفضت السيولة المالية لديها فقط إلى 52 مليون دينار بعد أن كانت 55 مليون بنهاية الربع الثالث. وتوقع زيادة طائرات الشركة إلى 22 بنهاية 2023 من 19 حالياً، وقال إن ارتفاع أسعار وقود الطائرات كلف طيران الجزيرة 11 مليون دينار زيادة في ميزانية 2022 عما كان مرصوداً.

«رويترن»: قال مروان بودي إن الشركة عدلت من أهدافها التمويلية لتستهدف الحصول على نحو مليار دولار من البنوك وليس مليار دولار لتمويل 30% من صفقة طائرات مع إيرباص وليس 70% من الصفقة كما كان مخططاً من قبل. وقال بودي إن هذا التعديل جاء بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المصرفية، مبيناً أن النسبة الباقية من الصفقة سيتم تمويلها من خلال نظام «البيع وإعادة الاستحواذ»، وأن الشركة ستدرس عملية التمويل «حالة بحالة، بما

أرقام ذات دلالة

- 126,5% نموا سنويا بالإيرادات التشغيلية إلى 182,1 مليون دينار.
- 26,8 مليون دينار الأرباح التشغيلية بزيادة سنوية 148,4%.
- 3,6 ملايين راكب عدد المسافرين في 2022.. بنمو سنوي 247,5%.
- 77,01% معدل إشغال المقاعد بزيادة سنوية 10,2%.
- 12,9 ساعة متوسط تشغيل الطائرات بنمو سنوي 118,1%.

تستهدف البدء في تنفيذ المرحلة الانتقالية للتحويل التدريجي إلى محاسبة الاستحقاق

«المالية»: منظومة شاملة

للإصلاحات الهيكلية بـ «المالية العامة»

يتم إثبات ومراجعة وتصحيح بيان التصنيف النوعي للمواد بنظام إدارة المخزون بنظم إدارة مالية الحكومة، وعرفت التعليمات الجديدة التصنيف النوعي بتحديد ما إذا كانت المادة التي تتسلمها الجهة الحكومية استهلاكاً أو أصل، وربطها بالأنواع الحسابية الصحيح إذ يتم تحديد وإثبات ذلك عند تعريف المادة بنظام إدارة المخزون بنظم إدارة مالية الحكومة.



أسيل المنيفي

علمت «الأنباء» أن الكويت فعلت منظومة شاملة ومتكاملة للإصلاحات الهيكلية من أجل إصلاح القطاع المالي العام وتحسين الأداء المالي والبدء في تنفيذ المرحلة الانتقالية للتحويل التدريجي إلى محاسبة الاستحقاق. وفي هذا الإطار، أصدرت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي تعليمات متخصصة بتصنيف النوعي للمواد المخزنية الذي يرتبط بصورة مباشرة بتقييم موجودات الدولة. وقالت المنيفي في التعليمات الجديدة «نظراً لإصدار وزارة المالية تعميم رقم 4 لسنة 2015 بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) والذي بمقتضاه تم تصنيف المصروفات إلى مصروفات جارية ورأسمالية، ولما كان ذلك يؤثر على مفهوم التصنيف النوعي للمواد بمخازن الجهات الحكومية وبالتالي على تقييم موجودات تلك الجهات إضافة إلى تقدير اعتمادات الميزانية، لذا تصدر وزارة المالية هذه التعليمات التي بمقتضاها

وحددت التعليمات المواد الاستهلاكية في بعض الأنواع التي لها خصائص محددة مثل القبطانية والعدد والأدوات والكيمويات والأغذية والوقود بانواعه، وحددت الأصل بأنه المواد التي تتوافر فيها مجموعة شروط تعود على الجهة بمنافع اقتصادية أو إمكانية تقديم خدمة مستقبلية ولها عمر إنتاجي مقرر يتجاوز سنة كاملة يتم اقتناؤها بغرض الاستخدام وليس بغرض البيع لتملكها الجهة الحكومية وتحتمل المخاطر والالتزامات المتعلقة بها مثل الأثاث والأجهزة الكهربائية والمركبات والألات والمعدات.

«البتترول الوطنية» تسحب تعميم ترقية

مديرين تنفيذياً لتعليمات مجلس الوزراء

الإشرافية ووقف كل من النقل والندب والإعارة ومعالجة آثار هذا الوقف. وجاء في التعميم أنه تقرر سحب التعميم رقم (2023/1) الصادر بتاريخ 6 فبراير 2023 واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من إجراءات. وكانت شركة البترول الوطنية أصدرت تعميم ترقية مجموعة من المديرين في مناصب شاغرة.

أصدرت الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وضحة الخطيب تعميماً بسحب الترقيات التي أجرتها الشركة يوم الاثنين الماضي، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء بشأن وقف التعيين بالوظائف

أحمد مغربي

ارتفاعاً من 3,8 تريليونات دولار حالياً.. بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأربع المقبلة

5,6 تريليونات دولار أصول صناديق

الثروة السيادية في الشرق الأوسط بحلول 2026



محمود عيسى

ذكر موقع «زاوية» أن صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط ستحصل على مزيد من الدعم، مع توقعات بلوغ متوسط سعر خام برنت 94 دولاراً على مدى السنوات الأربع المقبلة، ليرتفع صافي الثروات المالية لهذه الصناديق بحلول عام 2026 إلى 5,6 تريليونات دولار، مقارنةً بـ 3,8 تريليونات دولار في الوقت الحاضر، وفقاً لما نقله الموقع عن بنك MUFJ، أكبر البنوك اليابانية في تقرير حديث أصدره مؤخراً.

وجاء في التقرير الذي صدر بعنوان «النظرة المستقبلية للشرق الأوسط 2023»، إن القوة المالية الهائلة لصناديق الثروة السيادية بالشرق الأوسط ستحصل على مزيد من الزخم بفضل توقعات ارتفاع النفط، ما سيرفع صافي الثروات المالية لما يعادل 247% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2026، وهو ما يمثل زيادة تراكمية تبلغ 1,8 تريليون دولار عما هي عليه اليوم. وجاء في التقرير أن هذا الحجم غير المسبوق من الفوائض سيؤدي لتحسين الميزانيات العمومية لدول المنطقة، ودعم الأصول الإقليمية المعرضة للمخاطر على المدى المتوسط، وتعزيز مكانتها كمكتظة

صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط تستخدم عمليات الاندماج والاستحواذ للتوسع في قطاعات جديدة وإقامة شركات محلية رائدة. وأشار التقرير إلى أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي استثمر 1,3 مليار دولار في أربع شركات مصرية في أغسطس 2022، بما في ذلك شركة أبو قير للأسمدة، والإسكندرية لتداول الحاويات ومناولة البضائع.

استثماراتها من 22 مليار دولار في 2021 إلى 52 مليار دولار في 2022. بالإضافة إلى ذلك فإن خمسة من انشط 10 صناديق ثروة سيادية تنتمي إلى دول في الشرق الأوسط. وكان نصيب صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط في العام الماضي 26 صفقة من أصل 60 صفقة ضخمة تتجاوز قيمتها مليار دولار. وعلى صعيد ذي صلة، قال تقرير حديث صادر عن شركة Bain & Company إن

النضوج على نحو يمكنها من تحريك بوصلة الاستثمار محلياً وخارجياً. وقال البنك إن دورة الطاقة الغائفة المتوقعة على مدى عقد من الزمان والربط القوي لعملاء دول المنطقة بالدول يكرس وضع صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط كمرتكز ائتماني مستقر على المدى الطويل.

تجدر الإشارة إلى أن صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط ضاعفت

المرونة والذكاء الاستثماري